MASDAR
Management & Strategic Consulting
للاستشارات الادارية والاستراتيجية

الحصاد الإستراتيجي لسلطنة عمان ٢٠٢٢

مصدر للخدمات الإدارية
والإستراتيجية ش.ش.و

Masdar.cons@gmail.com

مقدمة

برزت الكثير من المتغيرات على الشأن الداخلي العماني في العام (٢٠٢٢م)، أهمها السيطرة على جائحة كورونا التي عصفت بالعالم اقتصاديا وصحيا وسياسيا، وتأثر سلطنة عمان أسوة بدول العالم بهذه الجائحة، ولكن بفضل الله ثم الإدارة الحكيمة، استطاعت سلطنة عمان الخروج من الأزمة بأقل الأضرار، وفي الوقت ذاته استمرت الحكومة وبوتيرة متسارعة في عمليات الإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي، على الرغم من بقاء بعض الملفات عالقة دون حلول جذرية أهمها (أزمة الباحثين عن عمل، التعثر المالي لبعض الشركات وخاصة الصغيرة والمتوسطة، التحديات الاجتماعية التي تؤثر بشكل مباشر على الأسرة العمانية في الجوانب المعيشية)، ولكن وبشكل عام يمكن القول أن الحكومة العمانية استطاعت الخروج من عام ٢٠٢٢ بوضع اقتصادي مريح، كما قدمت بعض الحلول الاجتماعية ودعم الفئات الأكثر تضررا فى المجتمع، وانتهى عام ٢٠٢٢ دون منغصات أمنية حقيقة، مع بقاء الرأي العام متذبذبا حول السلطة التنفيذية وفعاليتها في إدارة الملف الاقتصادي، أما في ملف العلاقات الدولية فقد حققت السلطنة العديد من التطورات في العلاقات البينية مع دول الخليج، كما نجحت السلطنة في تحقيق بعض المكاسب السياسية على المستوى الدولي خاصة مع الدول الكبرى والدول المؤثرة.

على المستوى الإقليمي، ظلت الأزمة اليمنية تمثل تحديا على الأمن الإقليمي في العام (٢٠٢٢م) رغم بعض الانفراجات، والتي ارتبطت إلى حد كبير بالملف النووي الإيراني الذي هو الأخر بقي دون تطورات إيجابية وقد ألقى ملف الإحتجاجات الإيرانية الداخلية بضلاله على الملف، وظل الأمن البحري التحدي الأبرز على الأمن الإقليمي في العام (٢٠٢٢م).

دوليا أصبح الوضع أكثر ضبابية، لاسيما وأن إدارة بايدن ما زالت في سنتها الثانية، وعليه فإن المتغيرات على الساحة الدولية ما زالت تتطور بتفاعل الحرب الأوكرانية، وأوضحت المؤشرات المتاحة إلى أن إدارة بايدن ماضية في إنتهاج سياساتها المعادية لكل من روسيا والصين، حيث ظهر ذلك جليا في أحداث العام ٢٠٢٢، أما في الملف الاقتصادي العالمي فقد تمخضت أحداث عام ٢٠٢٢ إلى حدوث ركود إقتصادي عالمي مع تضاعف التحديات على أمن الطاقة والأمن الغذائي العالمي، وارتفعت معدلات التضخم إلى مستويات عالية تنبئ بوضع اقتصادي مستقبلي متذبذب، مع بقاء العوامل المزعزعة للأمن الاقتصادي دون تغيير.

يهدف هذا التقرير إلى قراءة في حصاد عام ٢٠٢٢م وتأثيراتها على الوضع الاستراتيجي للسلطنة في ظل المتغيرات التي طرأت على البيئات (الوطنية والإقليمية والدولية)، وقد جاء هذا التقرير من خلال المعلومات الواردة في المصادر المفتوحة والتقارير الدولية والبحوث الاستراتيجية ذات العلاقة، وإسقاط تلك التقارير والبحوث على الحالة الاستراتيجية للسلطنة في البيئات آنفة الذكر.

التطورات الإقليمية والدولية

إنفراج الأزمة الاقتصادية في السلطنة وتحسن أسعار النفط.

تلاشي جائحة كورونا.

الحرب الأوكرانية الروسية.

تحسن العلاقات البينية بين دول الإقليم.

تحديات صراع الهيمنة بين الصين والولايات المتحدة على الأمن الدولي.

الخلل في موازين القوى الصلبة والناعمة لصالح بعض دول الإقليم.

الإندماج الاستراتيجي العماني في البيئة الإقليمية والبيئة الدولية.

تغير أنواع ومستويات التهديدات التقليدية وغير التقليدية على الامن السياسي والامن الاقتصادي والامن العسكري.

البيئة الوطنية

يمكن تحليل الحصاد الاستراتيجي للبيئة الوطنية في عام (٢٠٢٢م) على النحو التالي:

الوضع السياسي

(١) أظهرت المؤشرات أن الوضع السياسي الداخلي للسلطنة في عام (٢٠٢٢م) ظل مستقرا، لا سيما بعد إنفراج الأزمة الإقتصادية الذي انعكس إيجابا على الرضا الشعبي، رغم استمرار مطالب التوظيف ونقد بعض الوزارات الخدمية، إلا أنه لم يكن لهذه التحديات انعكاسات سياسية سلبية على الوضع الداخلي خلال العام (٢٠٢٢م).

(٢) إن البيروقراطية والعقد الإدارية في المعاملات الحكومية وعدم إكتمال التحول الإلكتروني والذكي، شكلت أهم التحديات التي حددت مستوى الرضا على السلطة التنفيذية صعودا أو هبوطا في عام (٢٠٢٢م).

(٣) استمرار السلطة القضائية في تحقيق مؤشرات إيجابية خاصة (الادعاء العام)، الأمر الذي إنعكس إيجابا على الراي العام، على الرغم من وجود بعض التحديات الفنية المتعلقة بإدارة ملف المعسرين، على الرغم من التوجيهات السامية المتعلقة بفك كرب ضعاف المواطنين والغير مرتبطين بالجوانب الجنائية.

(٤) رغم الأهمية القصوى للسلطة التشريعية إلا أن الرأي العام لا يرى ذلك، مع ارتفاع الأصوات الناقدة لبعض أعضاء مجلس الشورى، والمشاركة المتوسطة في انتخابات المجالس البلدية (ليست ضمن السلطة التشريعية).

(٥) مازالت الإيجابيات المتوخاة من اللامركزية في إدارة الحكم المحلي لم تظهر جلية أمام الرأي العام في عام ٢٠٢٢م.

(٦) لقد تحققت في العهد الجديد العديد من الإجراءات التي تحد من الفساد، وتسلحت مؤسسات الدولة بالقوانين الرادعة لهذه الإشكالية، وإن عام ٢٠٢٢ كان شاهدا على النجاحات التي حققتها مؤسسات إنفاذ القانون والادعاء العام في مكافحة الفساد، ولكن الرأي العام ظل محافظا على إتجاهاته نحو هذه الإشكالية.

(٧) إن التحسن التدريجي في مصداقية السلطة التنفيذية في أخبارها حول المشاريع الحكومية التي تم الإعلان عنها، وكذلك مصداقية الأخبار حول المشاريع الاستثمارية الأجنبية المزمعة ساهم في تحسن التأييد الشعبي النخبوي للسلطة التنفيذية، وتلاشت الإعلانات عن المشاريع الضخمة التي لا ترى النور.

يمكن تحليل الحصاد الاستراتيجي للبيئة الوطنية في عام (٢٠٢٢م) على النحو التالي:

الوضع الاقتصادي

(١) الموانئ والمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة.

كان العام ٢٠٢٢م إيجابيا على المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم والمناطق الأخرى، وذلك يعود إلى النجاحات التي تحققها الموانئ وتسارع مشاريع البنية التحتية في الدقم، خاصة بعد إنقشاع جائحة كورونا وتحسن تقارير المنظمات الاقتصادية الدولية، التي انعكست على بيئة الاستثمار، وكذلك تطور الوضع الجيوسياسي لصالح الدقم.

(٢) خطة لتوازن المالي.

لقد بدأت خطة التوازن تؤتي أكلها في عام ٢٠٢٢م بالتزامن مع إنخفاض معارضة الرأي العام لبعض بنودها، خاصة بعد القرارات الاجتماعية (خفض بعض الرسوم، الترقيات، تثبيت أسعار الوقود وغيرها) التي إتخذت للتخفيف من حدة تأثيراتها السلبية مثل (خطة الحماية الاجتماعية) ، على الرغم من وجود بعض الهواجس التي مازالت تقلق أغلبية الرأي العام وهي رفع الدعم عن بعض الخدمات الأساسية،

(٣) تحسن وضع الدين العام والتصنيف الائتماني.

إن تحسن وضع الدين العام للسلطنة في العام (٢٠٢٢م) بسبب خطة التوازن المالي وتحسن أسعار النفط، انعكس إيجابا على التصنيف الائتماني للسلطنة ومستوى الدين العام و الوضع الإقتصادي الوطني بشكل عام.

يمكن تحليل الحصاد الاستراتيجي للبيئة الوطنية في عام (٢٠٢٢م) على النحو التالي:

الوضع الأمني

(١) الشق العسكري

ما زالت المنطقة تعج بالصراعات الجيوسياسية على الرغم من تحسن العلاقات البينية بين دولها، إلا أن التهديدات العسكرية الكلاسيكية في العام (٢٠٢٢م) ظلت قائمة في المنطقة ولو بدرجة منخفضة، كما أن هناك بعض التهديدات شبه العسكرية المحتملة ما زالت قائمة على المياه الإقليمية العمانية أو في المجال الجوي العماني، وأن النجاحات في إدارة المؤسسة العسكرية بأسلوب محترف يراعي التكلفة الباهضة للموجودات العسكرية الصلبة والتهديدات العسكرية المحتملة، ساهم وسيساهم في إيجاد مؤسسة عسكرية محترفة بكفاءة قتالية عالية وكلفة معقولة، الأمر الذي حقق الأمن العسكري الوطني في العام (٢٠٢٢م).

(٢) الشق الأمني

إن الاستقرار الأمني كان حاضرا بحول الله وقوته في العام (٢٠٢٢م)، وذلك بسبب انخفاض جل التهديدات الأمنية المتمثلة في التجسس والتخريب والفكر الهدام والإرهاب و أمن الحدود، الا أن التهديدات الغيرتقليدية وأهمها التهديدات السيبرانية كانت وستظل قائمة وبمستويات مختلفة.

(٣) الأمن البحري

ظلت إحتمالات التحديات الأمنية على المسطحات المائية التي تحيط بسلطنة عمان قائمة (بحر العرب، بحر عمان، الخليج العربي، المحيط الهندي)، وذلك بسبب استمرار الصراع بين اللاعبين في المنطقة حسب تطور الموقف الجيوسياسي (ايران – أمريكا)، (إيران – إسرائيل)، (الحوثيين – السعودية)، (الحوثيين – الإمارات)،(إيران – السعودية)، (الصين – الهند) ، (أمريكا – الصين)، (الهند – باكستان)، (الإرهاب – الجميع).

MASDAR
Management & Strategic Consulting
للاستشارات الادارية والاستراتيجية

يمكن تحليل الحصاد الاستراتيجي للبيئة الوطنية في عام (٢٠٢٢م) على النحو التالي:

الوضع الاجتماعي

(١) الصحة.

لم يتغير مستوى الرضا عن الخدمات الصحية في سلطنة عمان في عام (٢٠٢٢م)، مع استمرار التحديات التي يمثلها الارتفاع السنوي في اعداد السكان، وثبات اعداد المؤسسات الصحية وخدماتها، ولكن نجاح تسهيل إجراءات انشاء المؤسسات الصحية الخاصة، وتحسن الوضع الإقتصادي وارتفاع مستوى الدخل والتوظيف وفتح الأجواء للسفر في عام (٢٠٢٢م) دفع الكثير من العمانيين للتوجه للسياحة العلاجية، الأمر الذي ساهم في تخفف الضغط على المؤسسات الصحية العمانية، كما أن قرب افتتاح المؤسسات الصحية الجديدة مثالا (مستشفى السويق، مستشفى صلاله، المستشفى العسكري) سيحسن من مستويات الرضا عن الخدمات الصحية بشكل عام في المستقبل، إلا أن تحديات طوابير الإنتظار وإرتفاع أسعار الأدوية ما زالت محلا للجدل في تجاذبات الرأي العام.

(٢) التعليم.

كان عام (٢٠٢٢م) إيجابيا على المؤسسات التعليمية سواء في المراحل التأسيسية أو الجامعية بشكل عام، على الرغم من ذلك لا نتوقع أي تحسن في مخرجات مؤسسات التعليم العالي باستثناء جامعة السلطان قابوس وجامعة التقنية والعلوم التطبيقية، كما أن الإعلان عن بدء إنشاء أعداد كبيرة من المدارس، سيلقي بظلاله الإيجابية على الحركة التعليمية في عمان، إلا أن تخفيض البعثات الخارجية مازال يؤرق الرأي العام، كما يؤثر سلبا على الدبلوماسية العامة للسلطنة.

(٣) القيم.

إن الحركات الاجتماعية الشاذة مثل (LGBT) وغيرها من الحركات، آخذة في الانتشار على مستويات فردية، الأمر الذي يشكل خطرا حقيقيا على الثقافة العمانية و التقاليد الإسلامية و الاخلاق، و نعتقد ان عام (٢٠٢٢م) كان عاما تراجعت فيه هذه الحركات الشاذة، بسبب وعي المجتمع وتصدي المؤسسة الدينية لهذه الإشكالية، ناهيك عن التوجيهات السامية في لقاءات جلالة السلطان مع الشيوخ والأعيان، بالإضافة الى ما تقدم فان تزايد أعداد الملحدين سيكون له ذات التأثير السلبي على الاخلاق و العادات و التقاليد و الدين الإسلامي الحنيف، و إن عدم وجود استراتيجية واضحة من الجهات الحكومية والمجتمع المدني لمقاومة هذا التمدد الغير أخلاقي سينعكس سلبا على الترابط الاسري و الاخلاق العمانية و التعاليم الربانية.

ظهر مؤخرا وعلى مستوى التواصل الإجتماعي أصوات متشددة دينيا، تطالب بمقاومة الإنفتاح الفكري والثقافي على الأخر، الأمر الذي يؤدي إلى إختطاف الرأي العام والسير به نحو التشدد المقيت، خاصة فيما يتعلق بلباس المرأة والمناهج الدراسية والحفلات الموسيقية واللقاءات الفكرية الثقافية والفنية.

MASDAR
Management & Strategic Consulting
للاستشارات الادارية والاستراتيجية

يمكن تحليل الحصاد الاستراتيجي للبيئة الوطنية في عام (٢٠٢٢م) على النحو التالي:

الوضع الإعلامي

مازال ميزان القوى الإعلامي لا يميل لصالح السلطنة بالمقارنة مع دول المنطقة، على الرغم من التطور الكبير الذي بدا واضحا على وزارة الاعلام من خلال برامجها التي تدعم مسيرة العهد الجديد، وقد كان عام (٢٠٢٢ م) حافلا بالأحداث حيث ظلت مصداقية الخبر بيد المؤسسات الإعلامية الحكومية، على الرغم من تدني أعداد المتابعين لبعض هذه المؤسسات، التي أصبحت تعاني من هيمنة الاعلام الاجتماعي والخاص والمنصات الإعلامية المتعددة التقليدية والغير تقليدية، والتي كانت حاضرة في نشر الرسائل الإعلامية السلبية والإيجابية، التي أثر بعضها على الروح المعنوية للشعب العماني.

البيئة الإقليمية

فيما يلي استعراض لاهم الملفات المؤثرة على الأمن الإقليمي، والتي كان لها بعض التأثيرات المباشرة وغير المباشرة على سلطنة عمان في محوري السياسة والإقتصاد:

الملف النووي الإيراني

لقد كان عام (٢٠٢٢م) عاما تباعدت فيه وجهات النظر بين إيران والغرب، وذلك بسبب الحرب الأوكرانية وغياب الاستقرار السياسي الداخلي الإيراني، الذي أدى إلى انتقادات سياسية كبيرة لإيران في ملف حقوق الإنسان خاصة من الجانب الأوروبي، الذي كان دافعا إيجابيا نحو توقيع الاتفاق النووي.

الملف الخليجي

إن تحسن العلاقات البينية بين دول مجلس التعاون الخليجي ألقى بضلاله الإيجابية على مسيرة مجلس التعاون الخليجي في العام (٢٠٢٢م)، خاصة بعد إنخفاض حدة التراشق الإعلامي بين الدول المتصارعة في الأزمة الخليجية السابقة، وإن تحسن العلاقات السعودية القطرية سيساهم إلى حد كبير في إزالة الشوائب عن بعض الملفات، كما أن ملف كأس العالم وحد جل الخليجيين في دعم قطر لإنجاح التظاهرة العالمية، على الرغم من سلبية بعض الأطراف السياسية الخليجية، و قد ساهمت سلطنة عمان إيجابا في تنقية أجواء الخليج العربي من عوالق الصراعات السابقة.

الملف اليمني

لم يكن عام (٢٠٢٢م) عاما تتحلحل فيه الأزمة اليمنية كما كان متوقعا، على الرغم من نجاح الأطراف المتصارعة مع الدعم الغربي والأممي في تحقيق الهدنة، إلا أن عدم الاتفاق على هدنة جديدة ألقى بضلاله السلبية على هذا الملف، وقد ساهمت سلطنة عمان بمجهودات جبارة لدفع أطراف النزاع لتوقيع هدنة جديدة، ولكن عام (٢٠٢٢م) إنصرم دون تحقيق إنفراج حقيقي في هذا الجانب.

الأمن البحري

لقد مضى العام (٢٠٢٢م) دون منغصات حقيقية على ملف الأمن البحري، مع بقاء التحديات قائمة، الأمر الذي أثر سلبا على تحقيق الأمن الإقليمي المرجو وأمن الملاحة، خاصة مع تواجد بعض اللاعبين الجدد في المنطقة، مثل (إسرائيل، مصر، تركيا، الهند والصين)، بالإضافة للاعبين التقليديين، حيث يحتدم التنافس والصراع الناعم.

البيئة الدولية

تعتبر البيئة الدولية محل الأمن الدولي، وإن الاحداث والصراعات السياسية العالمية لها تأثيرات مباشرة وغير مباشرة على الأمن الوطني للدول، وفيما يلي استعراض لأهم التحديات التي كان لها تأثيرات غير مباشرة على سلطنة عمان:

تذبذب الاقتصاد العالمي ودورمنظمات ومؤسسات التقييم الاقتصادي والمنظمات الدولية الأخرى.

تعتبر هذه المنظمات ذات تأثير مباشر على الامن الاقتصادي العماني من خلال تصنيفاتها الائتمانية لسلطنة عمان (موديز، فيتش، ستاندز أن بورز)، و التي قد تؤثر على قدرة السلطنة الإئتمانية، الامر الذي قد ينعكس سلبا او إيجابا على (الاقتصاد الوطني و السمعة الاقتصادية للسلطنة و جذب الاستثمار)، الا أن إرتفاع أسعار النفط و الإجراءات الاقتصادية التي اتخذتها السلطنة في خطة التوازن المالي أدت الى ارتفاع مداخيل السلطنة بشكل عام، لذلك كان عام (٢٠٢٢م) استمرارا لتحسن التصنيف الإئتماني والتقارير الإقتصادية والمالية حول السلطنة، كما لم تتأثر سلطنة عمان بالتفاعلات الاقتصادية العالمية وبقي الاقتصاد الوطني العماني في حالة استقرار ونمو.

الصراع في أوروبا

إن الحرب الروسية الأوكرانية ألقت بضلالها القاتمة على الوضع الجيوسياسي والجيواقتصادي في القارة الأوروبية وأثرت بشكل سلبي على محاور الأمن الاقتصادي الدولي والأمن الغذائي الدولي وأمن الطاقة الدولي، واستطاعت سلطنة عمان أن تجنب نفسها الكثير من الإرتدادات السلبية لهذا الصراع، كما ان البرجماتية العمانية حققت لعمان الكثير من النجاحات السياسية في عام ٢٠٢٢م.

منظمات الضغط

تمثل المنظمات الحقوقية الغير حكومية تحديا غير تقليديا على السلطنة، وقد صدر الكثير من تقارير هذه المنظمات التي تدعي أن السلطنة تقوم بتقييد (حرية التعبير عن الرأي وإنشاء الجمعيات والتمييز ضد المرأة وانتهاك حقوق العمال الأجانب والمثليين وغيرها)، وعليه لم تتحقق أي انفراجات في هذه الملفات في العام (٢٠٢٢ م) على الرغم من ظهور مؤشرات إيجابية حول تحسن الوضع الحقوقي في العهد الجديد، خاصة الحقوق المتعلقة بحرية التعبير والحريات السياسية والحقوق القضائية والعدلية وتمتع المرأة بالمزيد من الحقوق والحريات، إلا أن هذه المنظمات والجمعيات لم تعدل من تقاريرها المجحفة ضد سلطنة عمان.

تعتبر البيئة الدولية محل الأمن الدولي، وإن الاحداث والصراعات السياسية العالمية لها تأثيرات مباشرة وغير مباشرة على الأمن الوطني للدول، وفيما يلي استعراض لأهم التحديات التي كان لها تأثيرات غير مباشرة على سلطنة عمان:

الحرب التجارية الأمريكية - الصينية

لقد كان العام (٢٠٢٢م) مليئا بالأحداث المتعلقة بالتنافس التجاري الصيني- الغربي المحفوف بالكثير من المخاطر الجيوسياسية، فبعد إعلان أوكوس الموجه مباشرة لكبح التمدد الصيني و الحرب الروسية الأوكرانية، فإن هذا الصراع التجاري الاقتصادي ما زال قائما ويتطور نحو المزيد من التنافس والصراع وإن المؤشرات التي ظهرت في عام (٢٠٢٢م) تشير وبقوة أن المنطقة على موعد أن تكون محلا لهذا الصراع، مع ازدحامها باللاعبين المتنافسين خاصة على المسطحات المائية والموانئ، وقد استطاعت سلطنة عمان في العام (٢٠٢٢م) أن تجنب نفسها الدخول في هذا الصراع وأن تحمي أمنها السياسي والإقتصادي من أي ارتدادات سلبية له.

الوضع السيبراني الدولي

لقد كانت عام (٢٠٢٢م) حبلى بالصراعات السيبرانية بين الدول، كما تم تهديد الأمن الدولي السيبراني بالكثير من الهجمات السيبرانية العابرة للقارات وأصبحت الدول تحشد الإمكانيات السيبرانية الهجومية، الأمر الذي جعل عام (٢٠٢٢م) عاما خطيرا و ينبئ بتعدد وازدياد التهديدات السيبرانية على الدول بشكل عام، ومع تطور السلطنة الكترونيا وإتجاهها المتسارع نحو الحكومة الذكية والإلكترونية فإنها لم تكن بمأمن عن تأثيرات الوضع السيبراني الدولي الخطير.

الراعي الاعلامي